

لقد هالني ما سمعته عبر وسائل الإعلام وطالعتة عبر المواقع الإلكترونية من ظهور أختام وتشكيلات عصابية، تعلن عن قيام الدولة الإسلامية بالعراق والشام، ومتطرفون يتكهنون بقرب قيام الدولة الإسلامية باليمن والحجاز.. الخبر الذي استقبلته العامة وكأنه "أضحوكة مايو" أو وهماً، يُستعصى تحقيقه.. فرغم مخاوفنا من الشرق الأوسط الجديد بيد أننا جميعاً كشعوب نسير على الطريق الذي يفضي بنا إليه.. وكأن الأنظمة السياسية التي أيدت لم تكن فقط محض دكتاتوريات قد سقطت، وإنما كانت أو تاداً لدول؛ انتزعت من الأرض بسقوط أنظمتها الحاكمة.

أضف إلى ذلك ما ورد إلينا من معلومات عن تواجد تشكيلات عصابية في سيناء، تجاوزت أعدادها سبعة آلاف عصابي، يحركهم الفكر الجهادي المتعصب والطامح إلى إقامة خلافة إسلامية في المشرق العربي، وأن هذه التشكيلات وصلت من القوة إلى أن أجبرت الدولة المصرية على التفاوض معها سواء بشكل رسمي أو غير رسمي. كل ذلك جعلني أتساءل هل يمكن أن نصحو ذات يوم على إعلان مصر ولاية إسلامية عاصمتها سيناء؟؟

إذاً فالحرب على المافيا في سيناء لم تنته بعودة الجنود السبعة المختطفين وتقديم تهاني النصر المزيف للرئيس.. وإنما في القبض على المتورطين في ذلك الفعل الإجرامي، وتطهير

سيناء من الجماعات التي تساندهم وإن كلف مصر أرواح الجنود السبعة. فغالبًا ما يعتبر العرب وأهل الصعيد الرجل المخطوف مقتولاً، ووجب الثأر له.. فموت الكرامة في أعرافهم أكبر بكثير من موت الجسد.. والثأر ليس فقط لهؤلاء السبعة الذين سحقت كرامتهم وإنما لأربعة عسكريين تم اختطافهم منذ عام تقريباً ولم نعرف مصيرهم حتى الآن.. وأكثر من ١١٧ مصاب لن تهدأ جروحهم إلا بالقصاص.. وهناك أكمنة أمنية تتعرض كل يوم لهجمات إرهابية دون تحديد هوية الجناة.. فهناك في مصر سيناء أرض وشعب أوشك على الاحتضار، وقرى مصرية متناثرة هناك ما زالت شكلاً وموضوعاً خارج سيطرة الدولة المصرية. هذه البقع الجغرافية المشتعلة من أرض الوطن التي صارت مكمناً آمناً لزراعة المخدرات وتجارتها بعيداً عن رقابة الدولة، كما صارت سوقاً لتجارة البشر، ومخبأً للطامحين إلى تنفيذ عمليات ضد إسرائيل. وفي كل الحالات إذا أردت أن تنظر إلى علامات للتمييز وغياب العدالة والظلم والتجاهل من قبل دولة لإحدى فصائلها؛ فانظر إلى "سيناء"، حيث مساحات شاسعة بلا إشغال، ومساكن غير آدمية من الحطب، وطرق قديمة التعبيد، وشبكات مياه مهجورة وكهرباء متهالكة. والشباب هم أول ضحايا تلك المتناقضات، وهم فئيل الأزمة الكامنة هناك. حيث تحل مافيا التهريب محل الدولة في توفير فرص العمل لهم.

فمواقع الخطر يا سادة ليست في حدودنا مع غزة، فالخطر الأكبر يكمن في حدودنا مع إسرائيل، التي تبدأ من العلامة الدولية رقم "١" على ساحل البحر الأبيض المتوسط حتى معبري رفح وكرم أبو سالم بالقرب من العلامة الدولية رقم "١١" وتواصل امتدادها حتى صحراء النقب ونهاية منطقة "الكوتنلا" عبر منفذ "العوجة" البري.. وتسير حتى قرب العلامة الدولية رقم "٧٨" وتمتد لجنوب سيناء الذي يواجه عدة مستعمرات إسرائيلية خضراء أهمها مستعمرة "نيتسانا" .. فليس غريباً أن نعلم أن الحاجات الأساسية لأهل

سيناء من مأكّل ومشرب وملبس حتى الزبادي في شهر رمضان يصل إليهم من إسرائيل عبر قطاع غزة .. ولعل هذه المعلومات تكشف عن عمق الكارثة هناك. فإذا كانت كل الخدمات التي يحتاجها أهل غزة تصل إليهم من إسرائيل وفي ظل تجاهل الدولة المصرية لأهل سيناء تنتقل هذه الخدمات من غزة إلى أهل سيناء، فما فائدة هذه الأنفاق إبدأً؟ والإجابة على هذا التساؤل قدمتها نتائج الدراسات الأمنية التي حصرت وظيفة هذه الأنفاق في كونها قناة لتجارة الأسلحة والمخدرات والبشر بين مصر وقطاع غزة، بالإضافة إلى نقل مواد البناء التي ترفض إسرائيل بيعها لهم. بالإضافة إلى ما سببته هذه الأنفاق من إتلاف للطرق وتهريب للوقود المخصص لهم مما تسبب في غلاء معيشتهم.

إن المعركة الحقيقية في سيناء ليست معركة حدود متأججة مع عدو تاريخي ليس بيننا وبينه سلام بل هدنة وفي أدق التعبيرات "استراحة مقاتل" وليست أيضًا مشكلة غياب متعمد للأمن؛ وإنما المعركة الحقيقية هناك هي معركة تنمية بالأساس، معركة مشروع تنموي تم وضعه منذ سنين وحالت الظروف عن عمد دون تنفيذه .. فبعد هذه السنوات من التجاهل والحروب التي خاضها أهالي سيناء ما زالوا يعانون من تراجع التعليم، وصعوبة في الحصول على المياه الصالحة للشرب، وانعدام فرص العمل للشباب، ولن تنجح الدولة في معركتها مع الإرهاب في سيناء إلا بتعمير الشريط الحدودي بالزراعة والبناء، وتصدير قرارات واضحة بألية تملك أبناء القرى الحدودية لأراضيهم ومساعدتهم في تعميرها.. ولن ينجح الرئيس إلا إذا شعر بأنه رئيسًا لكل المصريين .. ورفض عن قناعة التفاوض والسلام مع كل من سولت نفسه المساس بأمنها القومي مهما كانت أهدافه السياسية وخلفياته العقائدية .. وإلا فسوف تصبح سيناء نقطة الانطلاق في تقسيم مصر، وتشكيل المشرق العربي الجديد.

جاءت الثورات المصرية مناهضة لثقافة الإفساد وإجرام السلطة التي مارسها النظام الحاكم لسنوات طويلة، عاش فيها الإنسان المصري حالة من الضياع المنهجي، تلك الحالة التي أفقدته التواصل مع ذاته من ناحية ومن ناحية ثانية مع معطيات المجتمع الذي يعيش فيه، فضاعت روح الانتماء وانكسرت الإرادة، ولانت الهمم، وتمططت الضمائر والذمم، وباتت اللامبالاة أو ما يعرف بالتول الاجتماعي هو السمة الغالبة لخصائص الشاب المصري، فلم يكن هناك إنتاج قابل للتصدير، ولا أعمال دخلت ذاكرة التاريخ، ولا تعليم ولا إبداع تألق للعالمية، وكأن الإبداع في مصر انتهى منذ السبعينيات من القرن الفائت، وبيت القصيد في ذلك كله هي حالة الفساد المنظومي أو الإفساد المنظم التي لمسها الإنسان المصري في شتى ميادين الحياة صحة وتعليماً وخلافه، وجاءت الثورة لتضع أيدينا على مواطن الفشل والضياع؛ أملاً في استمرار الشخصية المصرية المتفردة وتنمية قدراتها على التعايش والتواصل مع مجتمع العولمة، إلا أن كثيراً من الناس أدركوا الثورة إدراكاً خاطئاً، وراحوا يعبثون بكل ما هو نظامي أو منظم، فلم يثوروا فقط من أجل إسقاط نظام مبارك وإنما سعوا بدون وعي لإسقاط النظام الحياتي للشعب، وأماطوا اللثام عن الوجه الأسود في العلاقات الاجتماعية، فوضعوا جل همهم في تغيير قيادات الحكومة والحزب الوطني المنحل؛ متجاهلين حالة الفساد والفبركة المنهجية التي مارسها المصريون حكومة وشعباً،